الأمم المتحدة S/2020/1136

مجلس الأمن

Distr.: General
27 November 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسيدة زينب حسن، مؤسسة ورئيسة الحركة الصومالية للمساواة بين الجنسين، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا (باسم إندونيسيا وفييت نام)، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا (باسم البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن – تونس وجنوب أفريقيا والنيجر – وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين)، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، بخصوص جلسة التداول بالفيديو المعقودة بشأن "الحالة في الصومال" يوم الاثنين، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وأدلى ببيان أيضا دولة السيد محمد حسين روبل، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ستصدر الإحاطتان والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) إنغا روندا **كنغ**
رئيسة مجلس الأمن

311220 301120 20-16064 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال، جيمس سوان

إنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لأطلع مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن الحالة في الصومال. ويسرني بصفة خاصة أن أقدم إحاطة أمام المجلس اليوم، حيث ينضم إلينا رئيس وزراء الصومال، دولة السيد محمد حسين روبل؛ والسيدة زينب حسن، مؤسسة ورئيسة الحركة الصومالية للمساواة بين الجنسين؛ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، الصديق العزيز والزميل فرانسيسكو ماديرا.

إننا نجتمع في وقت يواجه فيه الصومال قرارات حاسمة، مع عملية انتخابية في الأشهر القليلة المقبلة لاختيار برلمان البلد ورئيسه، وعملية انتقال أمني للسماح للصوماليين بتولي المسؤولية الأمنية الرئيسية بحلول نهاية عام 2021، وأولويات عاجلة فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية والإصلاحات الاقتصادية.

وعندما قدمت إحاطة إلى المجلس آخر مرّة في آب/أغسطس (انظر S/PV.8755)، كانت القيادة الصومالية تجتمع للاتفاق على خطة لانتخابات للفترة 2020-2021. وفي أيلول/سبتمبر، توصلت إلى توافق في الآراء بشأن نموذج انتخابي غير مباشر، مما أنهى مأزقا سياسيا دام عامين بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ومن المؤسف أن نموذج التصويت المتفق عليه لم يرق إلى مستوى الشرط الدستوري لإجراء انتخابات عامة مباشرة للبرلمان. ومع ذلك، عكس الاتفاق ملكية وتوافقاً سياسيين صوماليين واسعي النطاق. وبالإضافة إلى الدعم الذي حظي به هذا النموذج غير المباشر من جانب الرئيس وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد، حظي أيضاً بتأييد أصحاب المصلحة الصوماليين الرئيسيين الآخرين، بمن فيهم الأحزاب السياسية وأعضاء المجتمع المدني، وصدق عليه البرلمان الاتحادي.

ويجب، من الآن فصاعدا، الحفاظ على توافق الآراء السياسي الواسع النطاق وتعميقه، مع تنفيذ الاتفاق. ويجب أن تجري العملية المتفق عليها بطريقة عادلة وشفافة ومقبولة على نطاق واسع وبشكل سلمي، ويجب أن تنطوي على قدر أكبر من المشاركة والشمولية مما كانت عليه قبل أربع سنوات. ونرحب باتفاق الزعماء السياسيين على ضمان حصة 30 في المائة للنساء في مقاعد البرلمان، ونحث على الاحترام الكامل لذلك الالتزام.

ويتوخى الجدول الزمني للانتخابات اختيار أعضاء مجلسي البرلمان الاتحادي بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، وانتخاب الرئيس الاتحادي من قبل البرلمان الجديد في شباط/فبراير 2021. وكانت الترشيحات لهيئات إدارة الانتخابات متأخرة عدة أسابيع عن الموعد المحدد، ولا تزال موضع جدل إلى حد ما. ووضع الصيغة النهائية لخطة الأمن الانتخابية معلق أيضا، بغية كفالة سلامة الانتخابات وأمنها قدر الإمكان، والحد من خطر قيام حركة الشباب بتعطيل العملية أو التأثير فيها.

ولدعم تلك الجهود التي يقودها الصومال، تعتزم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الإسهام في تنفيذ الاتفاق الانتخابي في نطاق ولايتها، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، والشركاء الدوليين. وسنواصل أيضا بذل الجهود من أجل إجراء انتخابات عامة في المستقبل. وتحقيقا لتلك الغاية، نحث القادة الصوماليين على إعداد خريطة طريق بتوافق

الآراء وبجداول زمنية ومعايير واضحة من أجل ضمان إجراء انتخابات الصوت الواحد للشخص الواحد في 2024-2025.

وفي شهر أيلول/سبتمبر، عيَّن الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو رئيس الوزراء محمد حسين روبل، الذي عيّن حكومته لاحقاً. وأمام الحكومة الجديدة مهمة صعبة، ليس فقط في توجيه البلد من خلال العملية الانتخابية، بل أيضا في متابعة برنامج الإصلاح في المجالات السياسي والأمني والاقتصادي. والأمم المتحدة في الصومال على استعداد لدعم الحكومة في النهوض بالأولويات الوطنية.

وأشيد بالقادة الصوماليين على روح التوافق التي تحلوا بها من أجل التوصل إلى اتفاق بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ويجب الآن أن يستمر التحلي بتلك الروح. وإلى جانب الانتخابات، نحث أيضا على إحراز المزيد من التقدم من خلال توافق الآراء بشأن الإصلاحات الديمقراطية الأخرى، بما في ذلك عملية مراجعة الدستور وإنشاء مفوضية الجهاز القضائي، ولجنة حقوق الإنسان، والمحكمة الدستورية، في جملة أمور.

كما يمثل الحوار السياسي أيضاً السبيل لمعالجة الأولويات الملحة الأخرى، بما في ذلك العمليات ضد حركة الشباب، والإصلاحات الاقتصادية والأمنية، والتعاون في التصدي للتحديات الإنسانية المتعددة التي يواجهها البلد. ونشجع الجهات السياسية الفاعلة على إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك الحوار بين القادة، على سبيل المثال، من خلال المنتدى الاستشاري الوطني الذي تم تشكيله حديثا. وبغية تعزيز ذلك الحوار، قمت مؤخراً بسلسلة من الزيارات إلى عواصم الولايات الأعضاء في الاتحاد، إلى جانب الممثل الخاص ماديرا وممثلين عن الاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأفهم أن رئيس الوزراء روبل قد بدأ أيضا جولة في المناطق للتواصل مع قادة الولايات من أجل مواصلة الحوار، ونحن نرحب بتلك المبادرة.

وتظل الحالة الأمنية في الصومال مصدر قلق، حيث تستمر حركة الشباب في شن هجمات، وهي لا تزال تشكل التهديد الرئيسي لأمن الصومال. ويجب أن تشكل الجهود المتواصلة الرامية إلى حماية الشعب الصومالي وإضعاف قدرات حركة الشباب الهدف الرئيسي لقوات الأمن الوطنية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والشركاء الأمنيين الآخرين، لا سيما ونحن نستهل هذه الفترة الانتخابية الحساسة.

وستكون السنة المقبلة سنة انتقالية يتولى فيها الصومال المسؤولية الرئيسية عن المسائل الأمنية. ويتطلب ذلك اتفاقا يشمل جميع أصحاب المصلحة الأمنيين بشأن رؤية استراتيجية لأمن الصومال. وقد بدأت الحكومة الاتحادية بالفعل هذا العمل، حيث تقوم بصياغة خطة انتقالية مستكملة للصومال. ومن الأهمية بمكان أن تتصدى تلك الخطة للتحديات العديدة التي طال أمدها، بما في ذلك الحاجة إلى أهداف تنفيذية واقعية، وخطط ذات مصداقية لتشكيل القوات، وهياكل تنسيق واضحة. وستكون الخطة الانتقالية المستكملة بمثابة خط أساس لإجراء المزيد من المناقشات خلال الأشهر المقبلة من أجل توجيه دور قوات الأمن الصومالية وكذلك الجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة والشركاء الأمنيين الثنائيين. وأرحب بالخطة التي أعلنها رئيس الوزراء بأن يعقد في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر اجتماع اللجنة التنفيذية للنهج الشامل للأمن، المعروفة أيضا باسم لجنة الأمن والعدالة.

وأشيد بقوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على سعيها الدؤوب والشجاع لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال. ونرحب أيضا بالدعم والالتزام المستمرين من جانب الولايات

الأعضاء في الاتحاد لتوطيد سيادة القانون وتطوير قطاع الأمن في الصومال. فالمكاسب الجماعية في المجال الأمني هي التي تفسح المجال للعملية السياسية والحوكمة وبناء المؤسسات.

وتظل حقوق الإنسان والعدالة في صميم عملنا من أجل تنمية الصومال. ومع اقتراب موعد الانتخابات، أؤكد على دعواتي السابقة لحماية الفضاء السياسي، والتسامح مع الآراء المخالفة، واحترام حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وحرية الإعلام.

وأكرر الإعراب عن القلق إزاء الزيادة في حالات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في الآونة الأخيرة والتشريعات الرجعية المتعلقة بالحقوق والحريات الجنسية التي دخلت في العملية البرلمانية في كل من مقديشو وهرجيسة، مما يتعارض مع المعايير الدولية.

ولا تزال ثمة احتياجات إنسانية ملحة. وقد تضررت الصومال بشدة جراء الصدمة الثلاثية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا والسيول وغزو الجراد. وجاءت التوجهات الوطنية في حالات الإصابة بفيروس كورونا مؤاتية على نطاق واسع، ولكن يجب أن نظل متيقظين. وأشيد مرة أخرى بالسلطات الصومالية لاستجابتها السريعة لتفشي المرض، وأشكر الصوماليين العاملين في المجال الصحي الذين يقفون في المقدمة من أجل دحر الوباء.

وأرحب بإطار التعاون الإنمائي المستدام الجديد ومدته خمس سنوات بين الحكومة الاتحادية الصومالية والأمم المتحدة، الذي سيوجه دعم الأمم المتحدة للأولويات الإنمائية التي يملكها ويقودها الصوماليون. ويتماشى هذا الإطار مع خطة التنمية الوطنية التاسعة للصومال. ونحث الحكومة على أن تظل ثابتة في التزامها ببرنامج الإصلاح من أجل إحراز تقدم بشأن المعايير المرجعية لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى تصل إلى نقطة الإنجاز. ونتطلع إلى منتدى الشراكة الصومالية المقبل، الذي أعلن عنه رئيس الوزراء في أوائل كانون الأول/ديسمبر، لتقييم التقدم المحرز منذ العام الماضي والاتفاق على الأولويات للمستقبل.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس استمرار مشاركة البعثة مع أصحاب المصلحة الصوماليين لتعزيز التعاون السياسي تحقيقا لمصالح البلد. وتهدف مساعينا الحميدة إلى تعزيز أوسع مستويات ممكنة من الشمول وتوافق الآراء. وفي الوقت الذي يركز فيه البلد على العملية الانتخابية، ستواصل الأمم المتحدة في الصومال السعي من أجل مشاركة الفئات المنقوصة التمثيل تاريخيا، ومن بينها النساء والشباب والمجتمعات المحلية المهمشة. وكلها لديها الكثير مما يمكن أن تسهم به في السلام والاستقرار والتنمية في بلدها.

وستحدد الأشهر المقبلة مسار الصومال لسنوات عديدة قادمة. وفي هذا الوقت الحرج، أشعر بالامتنان لدعم المجلس في الوقت الذي يسعى فريق الأمم المتحدة إلى مساعدة قادة الصومال وشعبها على تحقيق الأولويات الوطنية.

المرفق الثاني

إحاطة مقدمة من السيدة زينب حسن، مؤسس ورئيس الحركة الصومالية للمساواة بين الجنسين

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين على دعوتي إلى تقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم بحرارة، سيدتي الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأعرب عن الامتنان أيضا لحضور رئيس وزراء بلدي، دولة السيد محمد حسين روبل، والممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد جيمس سوان؛ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير فرانسيسكو ماديرا.

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب مجلس الأمن كممثلة للمجتمع المدني بشأن مشاركة المرأة في كل جوانب المجتمع في الصومال، ولا سيما المشاركة السياسية للمرأة وعمل الحركة الصومالية للمساواة بين الجنسين.

اسمي زينب حسن. أنا مؤسسة ورئيسة الحركة الصومالية للمساواة بين الجنسين وناشطة في مجال حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين منذ فترة طويلة. وأنا أيضا أحد الخبراء الذين وضعوا إطار المصالحة الوطنية لوزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة، الذي ورد ذكره في الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص.

وتسعى المرأة الصومالية جاهدة إلى العمل بنشاط في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الصومالي، على الرغم من الحواجز المؤسسية والثقافية. ولا يخفى على أحد دور المرأة في بناء السلام، حيث تتجاوز في كثير من الأحيان حدود العشائر المتحاربة، وتخرج في مظاهرات من أجل السلام وتتلو الشعر لتعزيز المصالحة. وعلى الرغم من القرار 1325 (2000)، الذي يدعو إلى إشراك المرأة في بناء السلام وحفظ السلام والمصالحة والاستجابة الإنسانية والتعمير بعد انتهاء النزاع، فإن المرأة الصومالية غائبة إلى حد كبير عن تلك العمليات. وبدون حضور المرأة الكامل على الطاولة حيث تتخذ القرارات، لن يتمكن الصومال من تحقيق سلام مستدام وإقامة مجتمع عادل قائم على سيادة القانون.

ونظرا لضيق الوقت، لا أستطيع تغطية مشاركة المرأة في جميع أجزاء المجتمع، ولأن إحاطتي الإعلامية تركز على مشاركة المرأة في الساحة السياسية، سأتناول بإيجاز مسألة تمكين المرأة من حيث التعليم ومشاركتها في المجال الاقتصادي في الصومال، الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بالمشاركة السياسية.

إن التعليم هو عنصر هام لتنمية الموارد البشرية الماهرة والمنتجة وتعزيز تكوين رأس المال البشري في سعي الصومال إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتهيئة مستقبل أفضل. وقد حققت الفتيات مكاسب كبيرة في التعليم، وما فتئ معدل محو أميتهن يتزايد باطراد. وفي حين أن نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي تبلغ 83 في المائة، فإن عددهن ينخفض كثيرا مع تقدمهن في السن وسحبهن من المدرسة لمساعدة أسرهن، أو حتى ليصبحن عرائس أطفال. وهذه الحالة تكون أسوأ بالنسبة للفتيات والنساء الريفيات والبدويات والنازحات داخليا، اللواتي قد لا تتاح لهن إمكانية الالتحاق بالمدارس أو الوسيلة لدفع الرسوم. وينبغي أن تخصص الحكومة الصومالية ميزانية أكبر للتعليم العام من أجل زيادة فرص الوصول إلى التعليم ووضع سياسات لخفض معدلات التسرب وتحسين نوعية التعليم.

ويمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاستثمار في برامج ومبادرات تعليمية مثل مشروع "بار أما بارو"، وهو مشروع شراكة بين وكالة التنمية الدولية في الصومال التابعة للولايات المتحدة ووزارة التعليم يهدف إلى زيادة عدد الطلاب المسجلين، ويستثمر في تعليم وسلامة وصحة الفتيات.

والإسهام الاقتصادي للمرأة واضح للغاية، حيث تشكل المرأة رقما كبيرا في المشاريع الصغيرة الحجم والمتناهية الصغر. غير أن غياب المرأة في المشاريع المتوسطة والكبيرة الحجم أمر جدير بالملاحظة. ويرجع ذلك في معظمه إلى عدم الاستثمار في الأعمال التجارية التي تملكها النساء من جانب أسرهن ومؤسساتهن التي تواجه صعوبة في الحصول على القروض. ولذلك، فإن الحواجز الاجتماعية – الثقافية والمالية والهيكلية تحد من تمكين المرأة اقتصاديا.

ومن المهم ملاحظة أن المرأة ما فتئت تحقق تقدما متزايدا في القطاعات التي يهيمن عليها الذكور، مثل قطاعات الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والزراعة واستيراد النفط. ولكن يجب أن يكون هناك دعم أكثر انتظاماً للأعمال التجارية النسائية. هناك فجوات معرفية فيما يتعلق بالحواجز المؤسسية والثقافية التي تحول دون انخراط المرأة في العمل المنتج. وينبغي إجراء المزيد من البحوث من أجل تحسين فهم دور المرأة ووضعها في الاقتصاد الصومالي، مع تصنيفها حسب الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمنطقة والقطاع.

يمر الصومال بمنعطف حرج، حيث تنتهي ولاية البرلمان الاتحادي في 28 كانون الأول/ديسمبر، وولاية السلطة التنفيذية في شباط/فبراير 2021. وقد رحبت النساء الصوماليات والمجتمع المدني بجهود مجلس القادة الوطنيين لإنهاء المأزق السياسي الذي طال أمده والاتفاق على النموذج الانتخابي غير المباشر المعزز لعام 2016. ونرحب بكون أن الاتفاق يضمن حصة 30 في المائة للنساء، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل تحقيق ذلك الإنجاز.

وقد علمتنا تجربة الانتخابات الاتحادية لعام 2012 ما يحدث عندما لا تكون هناك آلية إنفاذ ملحقة بالاتفاق بشأن حصة للنساء بنسبة 30 في المائة، مقارنة بالانتخابات غير المباشرة لعام 2016 عندما كانت هناك أحكام قائمة بهذا الشأن. في عام 2012، حصلت النساء على 14 في المائة من المقاعد البرلمانية، بينما حصلن على نسبة 24 في المائة في عام 2016. وعلى الرغم من أن الحصة الدنيا للنساء البالغة 30 في المائة لم تتحقق قط، فإن الزيادة الكبيرة في تمثيل المرأة يمكن أن تعزى إلى حملات الدعوة والضغط المتضافرة التي تقوم بها منظمات وحركات وجماعات المجتمع المدني النسائية، بالتعاون مع لجنة سفراء النوايا الحسنة وبضغط ودعم من الأمم المتحدة والأعضاء الرئيسيين في المجتمع الدولي.

وكانت الحركة الصومالية للمساواة بين الجنسين – وهي حركة عضوية تأسست في عام 2015 ولديها ما يقرب من 000 9 عضو على الإنترنت في الصومال والشتات – في طليعة المطالبين بتعليم المرأة الصومالية وتنظيم صفوفها وتعزيز مشاركتها وتمثيلها السياسي، مع التركيز بشكل خاص على كيفية الحصول على حصة 30 في المائة للنساء في العملية الانتخابية لعام 2016. وبعد تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه المرأة الصومالية وأفضل النهج لزيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في الحكم، تم تطوير حملة دعوة أكثر شمولا وفعالية واستهدافا تدور حول انتخابات عام 2016 تحت شعار "الوقوف مع المرأة الصومالية"، وهاشتاغ # النصر للنساء #، الذي لا يزال يستخدم على نطاق واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

واجهت المرأة الصومالية عقبات كثيرة خلال تلك العملية الانتخابية. فعلى سبيل المثال، كانت هناك معارضة صريحة لحصة النساء من قبل بعض الزعماء الدينيين والشيوخ التقليديين والسياسيين الذكور.

ولو لم يتم حجز مقاعد للنساء لكان من الصعب للغاية الحصول على نسبة 24 في المائة من النساء في البرلمان.

ولا يزال الوصول المحدود إلى الموارد المالية يشكل عائقاً رئيسياً أمام مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. ومن المعروف أن هناك علاقة قوية بين الحصول على الموارد المالية والمشاركة السياسية. ولم تتمكن كثير من المرشحات من الحصول على الموارد المالية اللازمة للتنافس في الحملات السياسية واستمالة الرأي، بما في ذلك قدرتهن على دفع رسوم التسجيل. ولذلك فقد خفضت رسوم تسجيل المرشحات بنسبة 50 في المائة، مقارنة بنظرائهن من الرجال، من أجل تعزيز وتشجيع المشاركة السياسية للمرأة. غير أن ذلك ليس كافياً.

إن تمكين المرأة اقتصادياً أمر محوري حتى تتمكن من أن تكون في وضع جيد للمنافسة في الساحة السياسية. ويتعين على المرأة الصومالية أن تتلقى دعماً هادفاً في بناء اقتصادها السياسي، وينبغي تهيئة فرص للاستثمار بطريقة منهجية من أجل الاستفادة من المكاسب السابقة والحفاظ عليها وتحقيق الحد الأدنى من حصة المرأة البالغة 30 في المائة في الانتخابات غير المباشرة لهذا العام.

وتشعر النساء الصوماليات السياسيات والطامحات لأن يصبحن سياسيات، والمدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات، ومنظمات المجتمع المدني بالقلق إزاء الانتخابات المقبلة وكيفية ضمان حصة المرأة، نظراً لعدم وضع آلية لضمان تنفيذها، ولم يتم تعيين أي لجنة مماثلة للجنة سفراء النوايا الحسنة في عام 2016 للإشراف عليها. وليس من الواضح ما إذا كانت النساء سيدفعن نفس رسوم التسجيل المرتفعة البالغة 000 20 دولار لمجلس الشيوخ و 000 10 دولار لمجلس العموم، أو ضعف ما دفعنه في عام 2016.

إن رد الفعل ضد النساء في جميع المجالات والانخفاض الحاد في عدد مقاعد النساء في جميع برلمانات الولايات الاتحادية الأعضاء، باستثناء جوبالاند، مؤشر مقلق لانتخابات عام 2020 المقبلة. ومن المثير للجزع عدم وجود أي امرأة بين الأعضاء الثلاثة المعينين لكل ولاية عضو في الاتحاد لتمثيل الحكومة الاتحادية في لجنة إدارة الانتخابات في الولايات الاتحادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة الاتحادية لتنفيذ الانتخابات، التي عُيّنت للإشراف على تنفيذ العملية الانتخابية، وفريق الآلية المستقلة لتسوية المنازعات، لا يفيان بالحصة المتفق عليها للنساء والبالغة 30 في المائة.

وقد علمتنا التجربة أن القيادة الملتزمة يمكن أن تحدث أثرا في تعزيز المساواة بين الجنسين ودعم حقوق المرأة. ونحن بصفتنا مجتمعاً مدنياً ندعو المجلس الاستشاري الوطني إلى احترام موافقته على ضمان حصة المرأة في البرلمان. كما ندعو الحكومة الاتحادية والأحزاب السياسية وجماعات المعارضة والمجتمع المدني قاطبة إلى العمل معاً بشأن مسائل أمن الانتخابات والفساد ونحو إجراء انتخابات نزيهة وحرة تؤدي إلى انتقال سلمي للسلطة.

كما ندعو مجلس الأمن إلى أن يرصد عن كثب مختلف المجموعات وأن يمارس الضغط عليها. ونتوقع من مجلس الأمن أن يحث بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ووكالات الأمم المتحدة والشركاء من المجتمع الدولي على التعاون الوثيق مع الحكومة ورصد تطوير الآليات اللازمة لتنفيذ النموذج الانتخابي المتفق عليه، بغية إعمال حقوق المرأة وتمثيلها وإجراء انتخابات آمنة ومأمونة.

ومن المشـــجع أن تنظم الناشـــطات في مجال حقوق المرأة من مختلف القطاعات والطامحات السـياسـيات والمجتمع المدني في البلد وفي المهجر حملات للدعوة على الرغم من التحديات التي يواجهنها من جراء جائحة فيروس كورونا، وهو ما أثر على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وصحة الأسر ورفاهها، فضـــلاً عن مصـــادر التمويل لمنظمات المجتمع المدني والطريقة التي نعمل بها. إن العديد من النســـاء المتعلمات والمتمرسات والناشطات من مختلف الأعمار مرشحات للانتخابات البرلمانية لعام 2020، ونأمل أن يفوز العديد منهن.

وأود أن أختتم إحاطتي بملاحظة إيجابية. أُطلق في غالمودوغ وولاية جنوب غرب الصـومال ميثاق المرأة في الصـومال، الذي يدعو إلى تمثيل المرأة بنسبة 50 في المائة في جميع المستويات الحكومية الثلاثة وفي القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في البلد، فضلاً عن توفير قدر أكبر من الحماية لحقوق المرأة وعدم التسامح مطلقاً مع العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

[!الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في الصومال والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال على إحاطتيهما وعلى جهودهما. وأكرر الإعراب عن دعمنا الكامل لتلك الجهود. ونشكر السيدة حسن أيضاً على جهودها الرامية إلى زيادة الشمول.

وأود اليوم أن أتطرق إلى الحالة السياسية ومسائل حقوق الإنسان والحالة الإنسانية وآخر التطورات الأمنية في الصومال.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، أشارت بلجيكا إلى قرار السلطات باعتماد نموذج انتخابي غير مباشر لانتخابات 2020-2021. ونرحب بالحوار الذي مكّن من التوصل إلى توافق الآراء ذاك. ونقدر التزام السلطات بإجراء انتخابات نزيهة بالاقتراع العام في 2024-2025 ونشجعها على بذل كل ما في وسعها للسماح بإجراء الانتخابات في أفضل الظروف الممكنة. ونرحب أيضاً بالتزامها بكفالة مشاركة المرأة في تلك العمليات. ونحث السلطات على توسيع الحيز الديمقراطي من أجل السماح بمشاركة جزء كبير من السكان في تلك العمليات، بمن فيهم النساء والشباب والنازحون، التي ستكون حاسمة في تحديد مستقبل البلد.

وفي هذا السياق، نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون الذين يقومون بعملهم ويمارسون حريتهم في التعبير. وتسهم تلك الهجمات والقيود أيضاً، بحكم وجودها، في عدم توافق آراء السكان على سلطاتهم ودعمهم لها. غير أن تعيين الحكومة الاتحادية لمدع خاص للتحقيق في مقتل الصحفيين يعطينا الأمل في أن العدالة ستتحقق في هذه الحالة.

وبمجرد مرور هذه الانتخابات التاريخية، نأمل أن نرى تعاوناً مستمراً بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. إن الحوار ضروري، بل وحاسم، لضمان تعزيز النموذج الاتحادي الناجح. ويجب أيضاً أن يستمر تنقيح الدستور. وإلى جانب تلك التوقعات والتحديات، تود بلجيكا أن تشيد باعتماد الحكومة لسياسة وطنية بشأن تغير المناخ. وقد نوقش ذلك يوم الجمعة الماضي في الجلسة الافتتاحية لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع للمجلس.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد، لا تزال بلجيكا تشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات العديدة والخطيرة المرتكبة ضد الأطفال، على النحو الموثق في آخر تقرير للأمين العام (S/2020/1113). ونشدد على أهمية متابعة آخر النتائج التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وندعو جميع الأطراف إلى إنهاء هذه الانتهاكات. وفي هذا الصدد، نرحب بإطلاق قوات الأمن الصومالية سراح 33 طفلاً في آب/أغسطس.

كما تشجع بلجيكا الحكومة على مواصلة جهودها من أجل تنفيذ التشريعات اللازمة لمكافحة عدة أنواع من الانتهاكات، بما في ذلك مشروع القانون المتعلق بالعنف الجنسي. وفي هذا الصدد، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تقديم نص جديد في البرلمان لا يتفق بوضوح مع التزامات الصومال الدولية. ونأسف لأن اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان لم تُنشأ بعد، وذلك بعد مضي ثلاث سنوات على إطلاقها رسمياً. وستؤدي هذه المؤسسة دوراً حاسماً في رصد حالة حقوق الإنسان في الصومال.

أما بالنسبة للحالة الإنسانية، فهي لا تزال معقدة. ولا يمكن لأحد أن يتجاهل أكثر من ذلك التهديد الثلاثي الذي تشكله جائحة مرض فيروس كورونا والفيضانات وغزو الجراد الصحراوي، مما يزيد من الهشاشة القائمة بالفعل. وتشير التقديرات إلى أن عام 2021 سيشهد استفادة 4 ملايين صومالي من المساعدات الإنسانية. وتدعو بلجيكا إلى تقديم دعم واسع النطاق لتلك الجهود.

وأخيرا، أود أن أتطرق سريعا إلى قطاع الأمن. لا تزال حركة الشباب تشكل التهديد الرئيسي لأمن البلد واستقراره. وندين بشدة الأعمال الإجرامية التي تقوم بها تلك الجماعة. إن تطوير الجيش الوطني الصومالي ونشره أمر أساسي لاحتواء ذلك التهديد وحماية السكان. ونود الإشارة إلى أن نظام الجزاءات أداة أخرى لمكافحة ذلك التهديد. ومع ذلك، يجب محاربة حركة الشباب مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وترحب بلجيكا بالعملية التشاورية الجارية التي تهدف إلى تنقيح الخطة الانتقالية. وستكون تلك الوثيقة حاسمة في توجيه الصومال، بمساعدة شركائه، نحو استعادة السيطرة على أمنه والتمكين من إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسيمنح التقييم المستقل لإعادة تشكيل البعثة خيارات لمجلس الأمن بشأن إعادة التشكيل تلك. ونأمل أن ينخرط الاتحاد الأفريقي على وجه السرعة في التفكير في هذه المسألة بصورة مشتركة.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على دعم الاتحاد الأوروبي للصومال، سواء من خلال توفير التمويل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ أو بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للتدريب في الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال؛ أو قوة مكافحة القرصنة البحرية المسماة عملية أتالانتا. كما أن تقديم الدعم لبناء القدرات المؤسسية أمر بالغ الأهمية. وبمجرد استعادة الأمن، يجب على السلطات الصومالية أن توفر للسكان الخدمات وتكفل الحريات الأساسية التي يتطلعون إليها عن حق.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

نرحب برئيس وزراء الصومال في هذا الاجتماع.

ونود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جيمس سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد فرانسيسكو ماديرا، على إحاطتيهما.

منذ المداولات التي أجراها مجلس الأمن بشأن الصومال في آب/أغسطس (انظر S/PV.8755)، أحرز تقدم هام فيما يتعلق بإعادة الإعمار السلمي في الصومال. وقد تولى رئيس الوزراء الجديد ومجلس وزرائه مهام منصبهم، وجرت الأعمال التحضيرية للانتخابات بطريقة منظمة، وأجريت تحديثات مستمرة للخطة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية هشة، ولا يزال الطريق طويلا لتحقيق السلام والاستقرار في البلد. وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، من المهم إحراز تقدم على المسار السياسي. وترحب الصين بتوافق الآراء الذي توصل إليه قادة حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن نموذج الانتخابات. ونشجع جميع الأطراف على تنفيذ القرارات ذات الصلة بجدية وعلى إجراء الانتخابات في موعدها المقرر. وتدعو الصين جميع الأطراف في الصومال إلى وضع مصالح البلد وشعبه في المقام الأول، والحفاظ على زخم الحوار، وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة، وإنشاء آليات اتحادية، والعمل بنشاط على تعزيز الأولويات الوطنية، بما في ذلك مراجعة الدستور. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم التقني واللوجستي للانتخابات على أساس حلول يقودها ويملك زمامها الصوماليون، بغية مساعدة الحكومة الصومالية على تحسين قدراتها الوطنية في مجال الحكم.

ثانيا، من الضروري الحفاظ على الأمن والاستقرار في الصومال. فثمة أعمال عنف وأنشطة إرهابية متكررة في الصومال، والبيئة الأمنية تبعث على القلق. وتعرب الصين عن تقديرها للجهود الكبيرة التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتحقيق الاستقرار في الحالة. مجلس الأمن لديه ولاية بإجراء تقييم مستقل للبعثة، ومن الضروري أن نأخذ في الحسبان آراء الاتحاد الأفريقي وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. ونأمل أن تتمكن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من اتخاذ الترتيبات المناسبة لضمان أن تجسد نتائج التقييم بشكل كامل شواغل جميع الأطراف وأن توفر أساسا شاملا وموضوعيا لمجلس الأمن لاتخاذ إجراءات لاحقة.

وتلاحظ الصين أن الحكومة الصومالية تضطلع بدور قيادي في تحديث الخطة الانتقالية وتعزيز إصلاح قطاع الأمن. كما تقوم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بصياغة خطة إعادة تشكيل مرحلية من أجل الإعداد لنقل المسؤوليات الأمنية إلى الصومال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الصومال على تعزيز بناء قدراته ومواصلة تقديم ضمانات تمويل مستمرة ومستقرة للبعثة حتى تتمكن من مواصلة أداء واجباتها.

ثالثا، من المهم زيادة مستويات الاستثمار في التنمية والمعونة الإنسانية. فالصومال عانى كثيرا من الحروب، وتنميته الاقتصادية متخلفة، ويواجه تحديات إنسانية طويلة الأجل. إن التنمية أساس هام لحل

جميع المشاكل، وهذا هو أيضا ما يتطلع إليه الصومال حكومة وشعبا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الصومال على تنفيذ خطته الإنمائية الوطنية من أجل مساعدته على تنمية اقتصاده، وتحسين سبل معيشة السكان، وتحرير ثروات الموارد وإطلاق طاقات العمل، والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية، وتقديم دعم قوي لتحقيق التنمية المستقلة والسلام المستدام في الصومال. وترحب الصين بالتوقيع على إطار للتعاون في مجال التنمية المستدامة بين الأمم المتحدة والحكومة الصومالية بغية النهوض بشكل شامل بالعمليات الإنسانية والإنمائية وعمليات السلام. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة زيادة مستويات استثماراته من أجل سد الفجوة في المعونة الإنسانية.

وما فتئت الصين تؤيد بقوة جهود الصومال الرامية إلى حماية سيادته الوطنية وكرامته وسلامته الإقليمية. وندعم الصومال في السير على طريق السلام والاستقرار والتنمية في وقت مبكر. ومنذ تفشي جائحة مرض فيروس كورونا الجديد، قامت الصين بتزويد الصومال بكمية من الإمدادات الطارئة للتصدي للجائحة ومساعدة البلد في التغلب على الصعوبات التي يواجهها شعبه. وستعمل الصين مع المجتمع الدولي للمساهمة في إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في الصومال من خلال المشاركة في مشاريع تعاون عملية.

المرفق الخامس

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نود أن نتقدم بالشكر للسيد جيمس سوان والسيدة زينب حسن على إحاطتيهما، وكذلك السيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا.

تشيد الجمهورية الدومينيكية بالخروج من المأزق السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ونشيد بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص والشركاء الدوليين لتعزيز العلاقات التعاونية، مما يسهم في النهوض بتنفيذ الأولويات الوطنية. وفي السياق نفسه، نرحب بالاتفاق على النموذج الانتخابي والتصديق عليه، ونأمل أن يتم تنفيذه بطريقة سلمية وشفافة وشاملة. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء حالات التأخير في عملية مراجعة الدستور، ونأمل أن يتسنى التغلب على حالة الجمود من أجل اختتام تلك العملية الهامة.

ونشيد بالتزام الحكومة الاتحادية بتخصيص مقاعد للنساء فقط من أجل ضمان تخصيص حصة 30 في المائة للنساء. كما نقدر الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووزارة شؤون المرأة، ومنظمات المجتمع المدني لتدريب النساء. وعلى الرغم من تلك التطورات، نأسف لقيام مجلس النواب بإلغاء حصة المرأة من مشروع القانون الانتخابي في صوماليلاند. فنحن ندرك أن زيادة مشاركة المرأة في مختلف مجالات الممارسة العامة والسياسية أمر حيوي. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة لزيادة الوعي بضرورة إشراك الشباب في عمليات صنع القرار الرئيسية وفي الحيز المدني الرسمي وغير الرسمي في الصومال.

ونشيد بأن الخطة الانتقالية التي يقودها الصومال قيد التنفيذ وبالجهود المبذولة من أجل تهيئة الظروف الأمنية اللازمة. ونأمل أن تتم عملية الانتقال وفقا لجميع المعايير المطلوبة وضمان أن تكون لدى السلطات الأدوات اللازمة لتحمل المسؤوليات التي ستنتقل إليها.

ومع ذلك، يمكن أن تتأثر كل تلك الجهود بالحالة الأمنية الخطيرة في الصومال، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لإدانة الهجمات التي تشنها حركة الشباب الإرهابية ضد المدنيين والمسؤولين الحكوميين وقوات الأمن، وبعضها باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

كما نود أن نعرب عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية التي تفاقمت بسبب عوامل مثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وأزمة المناخ، والتي تميزت كذلك بالتهديدات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وغزو الجراد الصحراوي والفيضانات. وقد أدت كل هذه العوامل إلى تعميق مقلق للاحتياجات الإنسانية في البلد، حيث يحتاج أكثر من نصف السكان إلى المساعدة. والصومال أيضا من أكثر البلدان تعرضا لآثار تغير المناخ، مع قدرة محدودة للغاية، بسبب النزاع، على مكافحة التحديات بفعالية. ونشجع المجتمع الدولي على المساهمة في صندوق المساعدة الإنسانية للصومال من أجل إنقاذ الأرواح والتخفيف من احتياجات الفئات الأكثر ضعفا.

في الختام، نود أن نبرز الدور الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصـومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصـومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المسـاعدة إلى الصـومال. وفي الوقت نفسـه، نقدر جميع الجهات الفاعلة التي تؤدي إجراءاتها إلى تعزيز السلام والاستقرار في البلد.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أنضـم إلى الآخرين من أجل توجيه الشـكر لمقدمي الإحاطات على نظرتهم العامة الثاقبة، وأرحب برئيس وزراء الصومال في جلسة اليوم.

سـتكون الأشـهر المقبلة حاسـمة بالنسـبة للصـومال، واسـمحوا لي أن أكرر دعم إسـتونيا لهذا البلد وشعبه.

ترحب إسـتونيا بالتوصـل إلى اتفاق بشـأن أسـاليب إجراء الانتخابات، وبقبولها من طرف جميع أصـحاب المصـلحة الصـوماليين الرئيسـيين. وللمضـي قدمًا، فإننا نؤكد أهمية إجراء انتخابات آمنة وشـاملة وشـفافة في الوقت المناسـب. وتحث إسـتونيا على تنفيذ حصـة المرأة البالغة 30 في المائة وشـمول الفئات المهمشـة. بالإضـافة إلى ذلك، وبينما يسـتعد الصـومال للانتخابات البرلمانية والرئاسـية، يجب حماية حرية التعبير والصحافة الآن أكثر من أي وقت مضى.

وبينما نرحب بالتقدم الذي تم إحرازه، تأسف إستونيا لأن الانتخابات المقبلة لا يمكن أن تستند إلى نموذج الصوت الواحد للفرد الواحد، كما تصورت سابقًا السلطات الصومالية والمجتمع الدولي على حد سواء. ومن أجل ضمان إحراز الصـومال للتقدمً في عملية التحول الديمقراطي، فإننا نؤيد بشدة وضـع مسار متفق عليه لانتخابات نموذج الصـوت الواحد للفرد الواحد في 2024–2025. علاوة على ذلك، من أجل المضـي قدما بعملية التحول الديمقراطي، فإننا نؤيد بشـدة إضـفاء الطابع المؤسـسـي على المشـاورات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد كوسيلة لتجنب مأزق آخر.

كما تؤكد إسـتونيا الحاجة إلى اتخاذ تدابير ومؤسـسـات لحماية حقوق الإنسـان. وفي هذا الصـدد، نعيد التأكيد على أهمية إنشـاء اللجنة الوطنية المسـتقلة لحقوق الإنسـان التي يقع عليها دور رئيسـي يتعين عليها القيام به في مجال تعزيز حقوق الإنسـان وحمايتها. كما نظل نشـعر بقلق بالغ إزاء مشـروع قانون الجرائم المتعلقة بالعلاقات الجنسـية، ونكرر دعوتنا الصـومال لاحترام التزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان ومناقشة مشروع قانون الجرائم الجنسية الأصلي في البرلمان.

ولا تزال الحالة الأمنية تمثل تحديا كبيرا، وأدين بأشد العبارات استمرار الهجمات التي تشنها حركة الشـباب. إن تأثير النزاع على المدنيين، بمن فيهم النسـاء والأطفال، مدمر ومسـبب للقلق الشـديد. وسـتكون الأشـهر المقبلة حاسـمة في الاتفاق على الطريق إلى الأمام نحو الهدف النهائي المتمثل في تولي الصـومال المسـؤولية الكاملة عن أمنه. وفي هذا الصـدد، نرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة الصـومال الاتحادية في اسـتكمال الخطة الانتقالية، ونتطلع إلى النتيجة النهائية التي ينبغي أن تكون واقعية في جداولها الزمنية ومهامها وأهدافها. كما نتطلع إلى التقييم المستقل، ونحث جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على المشاركة مع اللجنة المستقلة. وتشـدد إسـتونيا على أهمية اتباع نهج شـامل للأمن – فلا يمكن هزيمة حركة الشـباب بالوسائل العسكرية وحدها؛ ولذلك يظل بناء المؤسسات والأنشطة الداعمة إلى جانب العمليات العسكرية يمثل السبيل لتحقيق ذلك.

وتشـعر إسـتونيا بقلق عميق إزاء الحالة الإنسـانية الأليمة. وفي أعقاب الحالة الإنسـانية الخطيرة الناجمة عن التهديد الثلاثي لجائحة مرض فيروس كورونا وغزو الجراد والفيضـانات، يسـتعد الصـومال مرة

أخرى لظروف الجفاف المحتملة في عام 2021. وتتطلب الزيادات الروتينية في الاحتياجات الإنسانية اتباع نهج أكثر استراتيجية. ويجب أن يظل تعزيز صمود الشعب الصومالي أولوية.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن امتنان إستونيا ودعمها لموظفي الأمم المتحدة في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوات الأمن الصومالية على جهودهم والتزامهم وتضحياتهم من أجل إحلال السلام والاستقرار في الصومال.

المرفق السابع

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهرست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على تحليلاتهم القيمة للغاية للمساعدة في فهمنا للحالة في الصومال. وسأتناول ثلاث نقاط اليوم.

أولا، أود أن أتطرق إلى الانتخابات. وبينما تُظهر الاتفاقات الانتخابية الأخيرة ديناميكية محمودة للتقارب بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الاتحاد، فإننا نأسف لعدم الإبقاء على مبدأ الصوت الواحد للفرد الواحد، وأنه لن يتمكن جميع الصوماليين من المشاركة بشكل مباشر في الانتخابات القادمة. ومع ذلك، يجب أن تكون أولويتنا هي ضمان مصداقية تلك العملية الانتخابية – بمعنى أنه يجب بالتالي إجراء الانتخابات في الإطار الزمني المخطط لها – بالإضافة إلى شمولها للجميع، كما ذكر العديد من المتحدثين اليوم. وستكون المشاركة الكاملة للمرأة مهمة، لا سيما في هذا العام الذي نحيي فيه ذكرى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما ندعو إلى مشاركة الشباب تماشياً مع القرار 2535 (2020).

وتتعلق نقطتي الثانية بالحالة الإنسانية والأمنية. ولا تزال فرنسا قلقة للغاية بشأن هذه الحالة. وتواصل حركة الشباب نشاطها المميت ضد السكان المدنيين، الذين يتفاقم مصيرهم كما نعلم، جراء جائحة مرض فيروس كورونا وويلات تغير المناخ، سواء تعلق الأمر بأزمة الجراد أو الظروف الجوية القاسية للغاية. وفي هذا السياق، تدعو فرنسا إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية للسكان المحتاجين. وندين الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني والصحي وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية.

كما ندعو إلى التنفيذ الكامل لاستنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التي اعتمدت في آب/أغسطس. وتستهدف حركة الشباب أيضًا قوات الأمن الصومالية وكل من يدعمها، بدءًا من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتؤكد فرنسا أنه سيتعين على البعثة أن تتطور بشكل جذري بعد عام 2021 من أجل السماح بتسليم مهامها إلى قوات الأمن الصومالية. وفي هذا الصدد، تدعم فرنسا بالكامل الفريق دوس سانتوس كروز وفريقه، اللذين فوضهما مجلس الأمن بإجراء تقييم مستقل. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى العمل بشكل بناء لضمان أخذ التقييم بعين الاعتبار جميع وجهات النظر وتقديم تقريره في الوقت المناسب، في 10 كانون الثاني/يناير 2021.

ولا يمكن النظر إلى الحرب على حركة الشباب على أنها قضية أمنية فقط، كما أشار إلى ذلك متكلمون آخرون أيضًا. وأرحب باتخاذ القرار 2551 (2020) الذي يجدد نظام الجزاءات، ويعزز بشكل خاص مكافحة تمويل حركة الشباب. ولن تكون الحرب ضد الإرهاب فعالة إلا إذا كانت جزءًا من دعم الحكومة والتعافي الاقتصادي للبلد. إن هذه مهمة رئيسية – مهمة طويلة الأجل تشارك فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وهي مهمة يجب أن نتابعها.

وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود المتواصلة لتعزيز سيادة القانون وإرساء الديمقراطية في الصومال. واعتماد استعراض الدستور واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب أمور لا غنى عنها على الإطلاق لبناء السلام الدائم. وفي هذا الصدد، أرحب بتعيين الحكومة الصومالية مؤخراً لمدع عام خاص للتحقيق في الاعتداءات على الصحفيين.

وفي الختام، فإن الحصـــن الأول ضـــد الإرهاب هو قدرة المجتمعات على الصـــمود. ومن هذا المنطلق، تنضم فرنسا إلى المراقبين الكثيرين الذين أعربوا عن قلقهم إزاء التطورات التشريعية في الصومال فيما يتعلق بالعنف الجنســـي والزواج المبكر أو القســـري. وهذه نكســـة بالغة الأهمية ومقلقة فيما يتعلق بالالتزامات الدولية والإقليمية التي انضم الصومال إليها، ولا يمكن إلا أن تضعف المجتمع.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر ساوتر

واسمحوا لي أن أدلي بملاحظتين بشأن التقدم المحرز في العملية الانتخابية. إن استئناف الحوار السياسي بين الحكومة الاتحادية وجميع الولايات الاتحادية الأعضاء أمر إيجابي. ويتعين على جميع الأطراف مواصلة ذلك الحوار من أجل تحقيق تقدم ملموس. ونأسف لأن النموذج الانتخابي المعتمد لم يرق إلى مستوى توقعاتنا ووعود الحكومة. وهذه نقطة ناقشناها باستفاضة في الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن الصومال (انظر S/PV.8755). بيد أن إجراء انتخابات موثوقة وشفافة ونزيهة لا يزال ممكنا، وهي لا تزال مفتاح عملية بناء الدولة في الصومال. وفي ذلك السياق، نأمل ونتوقع أن تجري العملية الانتخابية بطريقة سلمية وأن تنفذ حصة المرأة المتفق عليها المحددة في 30 في المائة.

وملاحظتي الثانية تتعلق بالحالة الأمنية. بما أن الحالة الأمنية العامة لا تزال متقلبة، ينبغي إيلاء الأولوية القصوى لأمن الانتخابات ولما سيقع في الأسابيع المقبلة. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على زيادة جهودهم والانتهاء من عملهم في استكمال خطة الانتقال الأمني وتنفيذها. ولا يزال التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء أساسيا في هذا الصدد. ونلاحظ أن التحضيرات جارية، مثل مشروع الخطة الأمنية للانتخابات الوطنية الذي تم الكشف عنه. كما أن التقدم المحرز في أنشطة بناء القدرات المؤسسية من خلال التدريب والمشورة الاستراتيجية أمر يستحق الثناء. ونود أيضا أن نؤكد على أهمية زيادة تولي الصوماليين لزمام الأمور والتنسيق الفعال بشأن قطاع الأمن مع الشركاء الدوليين والإقليميين.

وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال القيام بدور محوري من أجل استتباب الأمن في الصومال. ونرى ذلك في كثير من الحالات. غير أن التفكير في كيفية إعادة تشكيل مهمتها يظل أمراً حاسماً. وقد تتغير طبيعة التهديدات القائمة، ولكن يجب علينا ألا نهمل هدفنا المشترك، وهو أن يضطلع الصومال بالمسؤولية الكاملة عن أمنه. وفي ذلك السياق، نعتبر التقييم المستقل الجاري فرصة هامة لجميع الشركاء، بما في ذلك السلطات الصومالية والبلدان المساهمة بقوات والاتحاد الأفريقي. ونعتقد أنه ينبغي لجميع الشركاء أن يسهموا في ذلك بنشاط وبصورة بناءة. ونتطلع أيضا إلى مناقشة مفتوحة وصريحة في مناسبة أمنية ينظمها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والصومال في 30 تشرين الثاني/نوفمبر.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، يساورنا قلق عميق إزاء مشاريع القوانين التي اعتمدت مؤخرا في أرض الصومال، التي تضعف حماية المتعافين من آثار العنف الجنسي ولا تمتثل لحقوق الإنسان الدولية. وقد ذكرت ذلك وفود أخرى، ونشعر بقلق عميق في هذا الصدد. ومن مسؤولية سلطات الدولة حماية حقوق المتعافين من آثار العنف الجنسي. ولهذا السبب ندعو أيضاً إلى إعادة العمل بقانون الاغتصاب والجرائم الجنسية الأصلي في أرض الصومال. كما ندعو إلى سن مشروع القانون الاتحادي للجرائم الجنسية لعام 2018. إن هذين القانونين يمتثلان للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

كما يساورنا القلق إزاء ما أُبلغ عنه من حالات عنف جنسي مرتبط بالنزاعات، حيث يُبلغ عن أعضاء المؤسسات الحكومية بوصفهم مرتكبي أعمال عنف. وهذا السلوك غير مقبول. بيد أنه يسرنا أن نرى أن برامج تدريبية تركز على التصدي لهذه الجرائم الشنيعة قد قدمت إلى قوات الشرطة الصومالية وخمس دوائر شرطة حكومية، وأن خطة عمل للمتابعة قد وُضعت بالفعل.

كما يساورنا القلق إزاء تزايد عدد الهجمات على الصحفيين، الذين لا يزال العديد منهم يُعتقلون أو يُحتجزون بصورة تعسفية. فحرية التعبير وحرية الصحافة أمران أساسيان على الدوام ويجب حمايتهما، ولكنهما يكتسيان أهمية بالغة في الفترة التي تسبق الانتخابات. ونرحب بتعيين الحكومة الاتحادية لمدع عام خاص للتحقيق في قتل الصحفيين، ونحث على محاسبة مرتكبي هذه الأعمال.

وأخيرا، أود أن أدلي بملاحظة بشأن المناخ والأمن في الصومال. إن تأثير الصدمات البيئية الناجمة عن تغير المناخ أصبح أكثر وضوحاً. والفيضانات والجفاف مجرد مثالين على ذلك. وقدم الممثل الخاص سوان إحاطة إلى فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن بشأن هذه الديناميات. ونود أن نشكر السيد سوان مرة أخرى على تسليط الضوء على تلك المسألة الهامة. ونقدر أيضا أن تقرير الأمين العام (S/2020/1113) يحيط علما بتلك العوامل. ونثني على الممثل الخاص سوان للعمل الممتاز الذي يقوم به هو وفريقه بالفعل في الميدان في هذا الصدد. ونشجع بعثته ومنظومة الأمم المتحدة على إدراج عوامل الخطر المتصلة بالمناخ بصورة منهجية في تحليلاتهما وجهودهما. وألمانيا على استعداد لدعم الأمم المتحدة في تلك الجهود.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أتشرف بأن أدلى بهذا البيان بالنيابة عن إندونيسيا وفييت نام، الدولتان العضوان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي مجلس الأمن.

أود في البداية أن أرحب بدولة السيد محمد حسين روبل، رئيس وزراء الصومال، في هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الممثلين الخاصين سوان ومادیرا، وكذلك السيدة زينب حسن، على إحاطتيهما المستنيرتين.

ونرحب بالتطورات الإيجابية في الصومال، ولا سيما الحوار المستمر بين الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الاتحادية الأعضاء، الذي أنهى المأزق السياسي المستمر منذ عام 2018. لا يمكن للصومال أن يتصدى للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية التي تواجهه إلا من خلال مواصلة الحوار بروح من الوحدة والتعاون. كما نرحب بتعيين رئيس الوزراء وتشكيل حكومته الجديدة.

ومن هذا المنطلق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، إن الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة الصومالية والولايات الاتحادية الأعضاء بشأن طرائق الانتخابات وجدولها الزمني معلم هام. ونلاحظ أن النموذج الانتخابي يشكل تقدما أحرز على أساس نموذج عام 2016، من خلال توسيع نطاق حق التصويت وضمان حصة 30 في المائة للنساء في البرلمان. ومما يثلج صدرنا قبول الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عموما لذلك النموذج. ونتطلع إلى تقديم مزيد من التوضيحات بشأن عدة جوانب لتلك الطرائق وتسوية العديد من المسائل المعلقة. ونأمل أن يتسنى تنفيذ النموذج الانتخابي بطريقة آمنة وسلمية، على أساس الجدول الزمني المتفق عليه.

ومن المهم أيضا تهيئة بيئة مواتية وتعزيز التدابير اللازمة لحماية المدنيين في العملية الانتخابية. ونود أيضا أن نؤكد مجددا على ضرورة مواصلة الدعم الدولي لجهود بناء الدولة، بما في ذلك تعزيز مؤسسات الدولة واستعراض الدستور، الذي يؤمل أن يحقق السلام والازدهار في الصومال في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، نرحب بتوقيع حكومة الصومال والأمم المتحدة على إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، الذي تتماشى أولوياته مع خطة التنمية الوطنية للصومال.

ثانيا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية المتقلبة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا تزال حركة الشباب تثبت قدرتها على شن هجمات، بما في ذلك الهجمات التي نفذت باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية المدوية. وندين مرة أخرى جميع الهجمات الأخيرة التي شنتها حركة الشباب، ونقدم تعازينا لحكومة وشعب الصومال، ولا سيما أسر الضحايا. ونؤكد من جديد أن هذه الهجمات غير مقبولة ويجب تقديم جميع مرتكبيها إلى العدالة. ويساورنا القلق بوجه خاص لأن حركة الشباب تواصل استهداف الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في المناطق التي تم استردادها في شابيلي السفلى.

ونؤكد من جديد أهمية استكمال الخطة الانتقالية بقيادة الصومال، والتي من شأنها إرساء أسس عملية الانتقال الأمني في الصومال، بما في ذلك ما يتعلق بالدعم الدولي في المستقبل. ونعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان مواصلة جهود تكوين القوات فضلا عن التدريب وبناء القدرات للجيش الوطني الصومالي.

ثالثا، إن الحالة الإنسانية في الصومال تثير القلق. وقد أدى التحدي الثلاثي المتمثل في جائحة فيروس كورونا والفيضانات والجراد الصحراوي إلى زيادة حالات النزوح والأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ويساورنا القلق لأن عدم كفاية التمويل واستمرار انعدام الأمن يشكلان قيدين رئيسيين أمام الجهود الإنسانية. وندعو الشركاء الدوليين إلى زيادة التمويل من أجل دعم خطة الاستجابة الإنسانية وتخفيف معاناة الشعب الصومالي. ونحن ندين الهجمات على العاملين في المجال الإنساني ونكرر التأكيد على أهمية ضمان تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة دون عوائق.

وأخيرا، نؤكد من جديد احترامنا لسيادة الصومال وسلامة أراضيه، ونعبر عن ثنائنا البالغ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وجميع الجهات الفاعلة التي تعمل على ضمان السلام والاستقرار الدائمين في الصومال.

المرفق العاشر

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستيغنيفا

[الأصل: بالروسية]

نرحب بمشاركة رئيس وزراء الصومال، معالي السيد محمد حسين روبل، في هذا المؤتمر بالفيديو.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد جيمس سوان؛ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد فرانسيسكو ماديرا؛ وممثلة المنظمة الصومالية غير الحكومية، السيدة زينب حسن، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

لقد درسنا بعناية آخر تقرير فصلي للأمين العام (S/2020/1113). والمهمة الأكثر أهمية للصومال في الأجل القصير هي إجراء الانتخابات الوطنية، المقرر أن تبدأ في 1 كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بتوافق الآراء الواسع الذي تم التوصل إليه في الصومال بشأن نموذج الانتخابات المقبلة. ونأمل أن تتمكن مقديشو في الأيام المقبلة من حل جميع المسائل المعلقة مع الولايات الاتحادية الأعضاء، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتشكيل اللجان الانتخابية في الولايات الاتحادية الأعضاء، والأهم من ذلك، ضمان سلامة الناس في مراكز الاقتراع. وندعو حفظة السلام الأفارقة وموظفي الأمم المتحدة إلى تقديم كل مساهمة ممكنة في هذا الصدد، وندعو أصحاب المصلحة الإقليميين إلى الوفاء بالتزاماتهم.

ونشيد بالتقدم المحرز في الحوار السياسي بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في ظل الاستعدادات للانتخابات. ونأمل أن تتمكن الحكومة قريبا من استئناف المفاوضات مع صوماليلاند وأن تواصل تطبيع العلاقات مع جوبالاند. ونتطلع أيضا إلى إحراز مزيد من التقدم بشأن تنقيح الدستور الاتحادي. ونحن نتفق على أن إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك الحوار من شأنه أن ييسر إحراز مزيد من التقدم. وندعو الممثل الخاص سوان إلى مواصلة جهوده لتحقيق تلك الغاية.

ونلاحظ أن تقرير الأمين العام يتضمن تقييما لمشروعي قانونين بشأن مسألة العنف الجنسي، وهما قيد النظر في البرلمان الاتحادي وبرلمان صوماليلاند. ونعتقد أن جميع الشواغل المتعلقة بمشروعي القانونين هذين ينبغي أن تحل في احترام كامل لسيادة الصومال واستقلاله السياسي.

ولا يمكننا أن نتجاهل أن الحالة الأمنية في الصومال لا تزال متوترة. وتواصل حركة الشباب ارتكاب هجمات إرهابية، حيث اختارت أسلوب الاغتيالات السياسية من خلال استخدام أجهزة متفجرة مرتجلة متطورة بشكل متزايد. ونلاحظ أن الحركة قادرة على التكيف مع أي ضغط يمارس عليها. وقد كثفت حركة الشباب أنشطتها مؤخرا في مقديشو وفي ولايتي هيرشابيل وغالمودوغ العضوين الاتحاديين، مما يثير قلقا بالغا.

وإزاء هذه الخلفية، تظل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أساسية في جهود مكافحة الإرهاب. وتتزايد أهمية دور حفظة السلام في ضوء العملية الانتخابية الوشيكة. ونتطلع إلى الانتهاء من الخطة المستكملة لنقل المسؤولية عن الأمن في الصومال من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الجيش الوطني الصومالي. وفي الوقت نفسه، نعارض أي محاولات لفرض تقليص البعثة. وما زلنا نعتقد أن أي قرار يتعلق بانسحاب حفظة السلام الأفارقة من الصومال ينبغي أن يأخذ في الاعتبار التقدم المحرز في تدريب الجيش الوطني الصومالي وإنشاء هيكل أمني وطني موحد.

ونأمل أن التقييم المستقل للمساعدة الدولية الرامية لتعزيز الأمن في الصومال، على النحو المنصوص عليه في القرار 2520 (2020)، سيؤدي إلى تعزيز الجهود المبذولة في المجالات التي ذكرتها. وندعو فريق الخبراء المستقل إلى التعاون بشكل أوثق مع أصحاب المصلحة الإقليميين، لا سيما مع الاتحاد الأفريقي.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة التي تعقد في الوقت المناسب بشأن الحالة في الصومال. يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم النيجر وجنوب أفريقيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين (A3+1).

وتُعقد جلسة الإحاطة هذه في ظل شروع الصومال في تحقيق معلم سياسي هو إجراء انتخابات 2020-2021، بعد أن شهد التقدم الكبير الذي أحرزته جميع الأحزاب والقادة الصوماليين، لا سيما فيما يتعلق بالنموذج الانتخابي والجدول الزمني والإجراءات التي ستوجه تنفيذ تلك الانتخابات.

وتود مجموعة 3+1 أن تشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في الصومال (S/2020/1113). ونود أيضا أن نشكر السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسيد فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونشيد بكل من شاركوا في هذه العملية على التزامهم وجهودهم الرامية إلى دعم تحقيق الاستقرار ومواصلة عمليات بناء الدولة في الصومال.

وسيركز بياننا اليوم على أربع قضايا وتطورات هامة في الصومال، ألا وهي التطورات السياسية، التي تشمل التحضير للانتخابات، والحالة الأمنية والإنسانية، ودور بعثتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

فيما يتعلق بالتطورات السياسية، تثني مجموعة 3+1 على حكومة الصومال الاتحادية وعلى الدول الاتحادية الأعضاء على المشاورات والاتفاقات الهامة التي تم التوصل إليها مؤخرا، والتي تشكل خطوات هامة نحو التوصل إلى توافق سياسي واسع في الآراء بشأن القضايا الرئيسية، ولا سيما إجراء الانتخابات العامة لعام 2021. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالاتفاق الذي توصل إليه القادة الصوماليون بشأن النموذج الانتخابي والجدول الزمني، بغية ضمان إجراء الانتخابات العامة في موعدها المقرر في نهاية عام 2020 وأوائل عام 2021. ومما يشجعنا الكشف عن مشروع الخطة الوطنية لأمن الانتخابات. ومن رأينا المعتبر أن إجراء انتخابات ناجحة وآمنة في الصومال يتطلب المشاركة الكاملة من الشرطة والجيش وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليين الآخرين وتبادل المعلومات والتنسيق فيما بينهم. ومن شأن ذلك أن يبرهن أيضا على أن الصومال يحرز تقدما ملحوظا في معالجة شواغله الأمنية، والتصدي للدعاية ومحاولات زعزعة الاستقرار التي تبذلها الجماعات المسلحة.

وبالمثل، فإننا نشيد بجميع الجهات المعنية السياسية الصومالية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، لالتزامها بتوطيد الديمقراطية، ولا سيما بهدف ضمان إجراء انتخابات حسنة التوقيت وذات مصداقية، وضمان حصة 30 في المائة لتمثيل المرأة في البرلمان، والتمسك بضرورة حماية سيادة الصومال واستقلاله واستقراره ووحدته. ونحث جميع الجهات المعنية في الصومال على الحفاظ على روح المسؤولية الوطنية والتعاون في المستقبل، من جميع الجوانب، من أجل التوصل إلى اتفاقات واسعة النطاق بشأن مسائل حاسمة مثل تعزيز تطلعاتها في دفع البلد نحو انتخابات الصوت الواحد للشخص واحد في المستقبل، والتوصل إلى صياغة الدستور الاتحادي، ووضع ترتيبات للأمن وتقاسم السلطة، ضمن أمور أخرى.

وفي هذا الصدد، تهنئ مجموعة 3+1 دولة السيد محمد حسين روبل على انتخابه رئيساً جديداً لوزراء الصومال وعلى حكومته التمثيلية الجديدة التي تضم جميع الأطراف. ونأمل أن تواصل الحكومة الجديدة الاستفادة من أوجه التقدم الهامة التي حققها الصومال في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بأولوياته السياسية والاقتصادية والأمنية.

ولا تزال مجموعة 3+1 تشعر بالقلق إزاء استمرار الحالة الأمنية المتقلبة في الصومال. وندين بشدة جميع الهجمات، ولا سيما تلك التي تشنها حركة الشباب باستخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وتلك المحمولة على مركبات ضد المدنيين الصوماليين وقوات الأمن وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بما في ذلك الهياكل الأساسية الحيوية. ولذلك نشيد بالتضحيات القصوى التي قدمها أفراد البعثة وقوات الأمن الصومالية في سعيهم لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية في الصومال. ونؤكد على أن المسؤولين عن تلك الجرائم البشعة ينبغي ألا يفلتوا من العقاب.

ونكرر نداءاتنا السابقة التي تحث حكومة الصومال الاتحادية – بدعم من الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين – على مواصلة تشكيل وتدريب وتوفير الموارد للقوات الوطنية الصومالية القادرة والكفؤة والفعالة التي ستتولى في نهاية المطاف المسؤوليات الأمنية للبلد، تمشياً مع الخطة الانتقالية الصومالية المنقحة وهيكل الأمن الوطني. وسيسهم القرار الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخراً بمزيد من تخفيف الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال في تعزيز قدرات قوات الأمن الصومالية.

وندين بشدة ما أُبلغ عنه من حوادث سقوط ضحايا مدنيين والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، الذي لا يزال يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. وندين بشدة أيضاً الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما فيها الاختطاف والتجنيد والاستخدام والقتل والتشويه، التي سجلت خلال الفترة قيد الاستعراض. ويجب اتخاذ تدابير أكثر فعالية لمنع هذه الانتهاكات، بما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولذلك نؤيد النداءات التي تحث على تحديد جميع مرتكبي هذه الجرائم ومحاسبتهم.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تأثر الصومال بالتهديد الثلاثي المتمثل في جائحة فيروس كورونا والجراد الصحراوي والفيضانات. وقد عمقت تلك التحديات الأزمة الإنسانية في الصومال. وقد أدت هذه الحالة على وجه الخصوص إلى تفاقم مواطن الضعف الموجودة أصلا، وعطّل المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، وأثر على سبل عيش الصوماليين العاديين. ونشيد بالإجراءات التي اتخذها الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية لتوسيع نطاق دعمهم للسلطات الصومالية من أجل التصدي لأثر مرض فيروس كورونا.

وتشير مجموعة 3+1 إلى أن الأثر السلبي للفيضانات الناجمة عن تغير المناخ ظل واسع الانتشار في الصومال خلال الفترة قيد الاستعراض. ويساورنا القلق من أن هذه الحالة ستستمر في تفاقم تشريد الناس وانعدام الأمن الغذائي وتفشي الأمراض المنقولة بالمياه، فضلاً عن التأثير سلباً على سبل عيش الأشخاص الأكثر ضعفاً في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، يحتاج الصومال إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي والشركاء في المجال الإنساني للتخفيف من أثر التهديد الثلاثي. وإننا نؤيد دعوة الأمين العام إلى توفير التمويل الإضافي اللازم على وجه السرعة لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية.

ونأسف لأن الحالة الأمنية لا تزال تشكل عائقاً رئيسياً أمام العمليات الإنسانية. وندين بشدة حوادث العنف المسجلة والمستمرة ضد العمليات الإنسانية ومقدمي المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الحوادث

المسجلة التي أدت إلى قتل العاملين في المجال الإنساني واختطافهم واحتجازهم في بعض الحالات. وعلاوة على ذلك، نحيط علماً بالهجمات على الصحفيين وانتهاكات حرية التعبير المذكورة في تقرير الأمين العام، ونشجع السلطات الصومالية على اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة تلك المسائل.

وتقر مجموعة 3+1 بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية الحرجة التي تواجه الصومال، والتي أثرت سلباً على توسع بعض الأنشطة الأمنية، بما في ذلك تحرير المزيد من المناطق. وعلى الرغم من تلك التحديات، فإننا نشيد بالصومال لما أحرزه من تقدم في الوفاء بجميع المعايير الهيكلية في بعثة استعراض صندوق النقد الدولي الأولى في إطار مرفق الائتمان الموسع. ونرحب كذلك بعملية تمويل سياسات التنمية التكميلية التي يقدمها البنك الدولي لدعم الأزمة الثلاثية المتمثلة في جائحة مرض فيروس كورونا والجراد الصحراوي والفيضانات. وقد ضمنت تدابير الدعم تلك أن يظل الاقتصاد الصومالي قادراً على الصمود في ظل التحديات المستمرة.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة وبعثات الاتحاد الأفريقي، نشيد بالتزام الأمم المتحدة المستمر من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء الاتحادية في الصومال والشركاء الدوليين على جهودهم المستمرة والتقدم المحرز في تحقيق الاستقرار وتعميق النظام الاتحادي وبناء الدولة في الصومال.

ويساورنا القلق من أن صناديق الأمم المتحدة الاستئمانية لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية تعاني من نقص خطير في التمويل. وسيكون لذلك أثر سلبي على بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية فيما يتعلق بتوفير مكتب الأمم المتحدة في الصومال الدعم اللوجستي الأساسي والتدريب والتوجيه والمعدات لمواجهة خطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وندعو إلى تقديم المزيد من المساهمات إلى تلك الصناديق الاستئمانية، لأن نقص التمويل قد يقوض المكاسب التي حققها الصومال، بدعم من الأمم المتحدة وبعثات الاتحاد الأفريقي.

ونحث على استمرار وتعزيز علاقة العمل بين بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة الصومال على تولي زمام التحديات الأمنية الخاصة به، على النحو المتوخى في الخطة الانتقالية للصومال. ونتطلع إلى الانتهاء من الخطة الانتقالية المستكملة، التي ستوجه عملية تسليم المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية. ومع ذلك، فإننا نؤكد من جديد أن انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي وخروجها في نهاية المطاف من الصومال ينبغي أن يستند إلى الظروف وأن يعتمد على الحالة الأمنية في البلد.

وتؤيد مجموعة 3+1 استمرار وجود بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في الصومال، حيث لا تزال الحالة الأمنية الراهنة متقلبة وتتسم بتواتر الهجمات الإرهابية. ونتفق أيضاً مع ملاحظات الأمين العام بأن نجاح عملية الانتقال مرهون بوجود مؤسسات كافية في الصومال، وبتكوين قوات وتعزيز قدرات الرقابة والإدارة والاستدامة لدوائر الأمن الصومالية، بما في ذلك من خلال الدعم المالي والتشغيلي واللوجستي. ويجب توجيه المزيد من الجهود نحو تحقيق تلك المعايير.

ونسلّم أيضاً بأهمية إجراء تقييمات واستعراضات منتظمة للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى الصومال. ونود أن نشدد على الأهمية الحاسمة للتماس ومراعاة آراء الجهات المعنية

الرئيسية في القارة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بشأن الدعم الدولي المستقبلي للصومال بعد عام 2021. فلا يمكن أن يكون هناك تقدم حقيقي في الصومال أو في أي مكان آخر من القارة الأفريقية دون المشاركة والإسهام الفعالين من شعوبها في البحث عن حلول للمشاكل الأفريقية وفي السعي إلى إسكات البنادق.

وفي الختام، نقدر الجهود المتواصلة التي يبذلها الشركاء الإقليميون ودون الإقليميين والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من بين جهات أخرى، في تحقيق الاستقرار السياسي في الصومال والمنطقة ودعم عمليات السلام والأمن وبناء السلام التي يقودها الصوماليون ويملكون زمامها.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أتوجه بالشكر إلى الذين قدموا إحاطات اليوم، الممثل الخاص سوان والسفير ماديرا والسيدة حسن، على آخر المستجدات المفيدة والمفصلة للغاية.

للأسف، لا بد لي من أن أستهل بياني بملاحظة كئيبة، حيث إنه على الرغم من دعوات الأمين العام لوقف إطلاق النار، تواصل حركة الشباب شن هجماتها. وندين بشدة جميع الهجمات الإرهابية، بما في ذلك قتل اثنين من العاملين في المجال الإنساني في الشهر الماضي. وتتقدم المملكة المتحدة بتعازيها لأسر الضحايا وتؤكد من جديد تضامنها مع الصومال في مكافحة الإرهاب. وأود أن أكرر التأكيد على أنه من الأهمية بمكان أن تكفل جميع الأطراف وصول العاملين في مجال تقديم المعونة دون عائق، وضمان سلامتهم، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

وإذ نقترب من نهاية الدورة السياسية الحالية، أود أن أتأمل في التقدم الذي أحرزه الصومال – وقد أحرز تقدم بالفعل. ففي آذار/مارس، نفذ الصومال مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ووصل إلى نقطة اتخاذ القرار تلك بعد تحقيق أداء اقتصادي مثير للإعجاب، ويمكنه الآن الحصول على تمويل دولي جديد. وقد زادت الحكومة الاتحادية من قاعدة إيراداتها بدعم دولي. ويحرز الصومال تقدما في بناء القدرة على مواجهة الصدمات الإنسانية، وبدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، استعاد الجيش الوطني الصومالي الأراضي التي كانت تسيطر عليها حركة الشباب. إنه ماراثون وليس سباقا عاديا. ولكننا في الوقت الراهن نحرز تقدما.

ومع بدء العمليات الانتخابية في الصومال، نشيد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بشأن نموذج انتخابي للفترة 2020–2021، ونؤكد أهمية الحفاظ على روح التوافق هذه. ونحث الآن جميع الأطراف المعنية على العمل معا من أجل إجراء عملية انتخابية شاملة وذات مصداقية وفي الوقت المحدد، تشمل تخصيص حصة 30 في المائة للنساء. وأود أن أكرر التأكيد للسيدة حسن على أنه قد كان مفيدا للغاية الاستماع إليها بشأن كيفية عمل المجتمع المدني لتحقيق هذا الهدف، وكذلك عن التحديات التي لا يزال يواجهها.

وأود الإعراب عن قلقنا العميق إزاء تزايد عدد الهجمات التي تشن على حرية التعبير، بما في ذلك قتل الصحفيين والاعتداء عليهم وترهيبهم. وفي الوقت الذي يستعد فيه الصومال لإجراء عملية انتخابية، يجب على القادة الصوماليين أن يكفلوا بقاء الحيز السياسي مفتوحا، مما يسمح بالتعبير عن وجود تنوع في الآراء. وإلى جانب تلك العملية الانتخابية، فإن الالتزام بوجود نظام اتحادي فعال أمر حاسم بالنسبة لاستقرار الصومال في الأجل الطويل، بما في ذلك عن طريق بناء مؤسسات الدولة وضمان توزيع الموارد والسلطة بطريقة تخدم الشعب الصومالي على أفضل نحو. ونحث قادة الصومال على وضع رؤيتهم للخطوات الرامية للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة، ووضع الصيغة النهائية للدستور، وضمان إجراء انتخابات مباشرة في 2024–2025. ونشجعهم على تعظيم فوائد تخفيف عبء الديون من خلال تحسين التعاون الاقتصادي الاتحادي، ونحث قادة الصومال على مواصلة بلورة رؤية واضحة للانتقال الأمني بعد عام 2021. وإذ ندخل

الدورة السياسية التالية، ينبغي للصومال والمجتمع الدولي أن يلتزما مجددا بمبادئ المساءلة المتبادلة. وتؤكد المملكة المتحدة من جديد دعمها لتحقيق استقرار الصومال ونموه في الأجل الطويل والتزامها بذلك.

أنتقل الآن مرة أخرى إلى الحالة الأمنية في الصومال، التي لا تزال تشكل تحديا كبيرا. أولا، أود أن أعيد التأكيد على تقديرنا لاستمرار التزام وتضحيات البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية. ونرحب بتجديد نظام الجزاءات المفروضة على الصومال وبالعزم الدولي على مكافحة حركة الشباب من خلال التصدي لحصولها على الأسلحة والتمويل غير المشروع.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء الإحصاءات المثيرة للقلق بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة والعنف الجنسي والجنساني في الصومال. ونرحب باضطلاع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال بمهامها، وبالولايات التي تفرضها الجزاءات لتقديم تقارير عن حقوق الإنسان. ويجب استخدام جميع الأدوات لضمان عدم معاناة الناس.

كما نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية لتجديد الخطة الانتقالية للصومال. ويكتسي الموعد النهائي المحدد بنهاية عام 2021 الذي يتعين أن تضطلع فيه السلطات الصومالية بدور قيادي أكبر من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أهمية بالغة. لقد بذل شركاؤنا في الاتحاد الأفريقي ومن بين البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي تضحيات هائلة لدعم الصومال في الوقت الذي يعمل فيه على استعادة السيطرة على أمنه. ومن الواضح أن ذلك الدعم سيكون ضروريا بعد عام 2021. بيد أنه من الواضح أيضا أن لدينا فرصة لدعم البعثة في الوقت الذي تتطور فيه نحو الاضطلاع بدور يمكنها من خلاله تمكين الصوماليين من إدارة أمنهم.

إن المحادثات الدولية، بما في ذلك في مؤتمر الاتحاد الأوروبي المقبل بشأن الأمن، والأهم من خلال التقييم المستقل الذي به صدر تكليف من مجلس الأمن، ضرورية لكي يفكر الشركاء بشكل جماعي في كيفية تنفيذ الرؤية الأمنية للصومال. وأشجع على المشاركة البناءة في تلك العمليات مع اقترابنا من بدء ولاية جديدة في العام المقبل.

وأخيرا، تواجه الصومال أزمة مناخية وإنسانية ناجمة عن النزاعات طال أمدها، تتفاقم بفعل ما أسماه الممثل الخاص سوان بالصدمة الثلاثية لجائحة مرض فيروس كورونا، والجراد، والفيضانات. وقد قدمت المملكة المتحدة 64 مليون جنيه استرليني في صورة مساعدات إنسانية للصومال في السنة المالية الماضية. وندعو المجتمع الدولي إلى توفير المزيد من التمويل للاستجابة الإنسانية والجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل.

وختاما، أود أن أشدد على ثلاث نقاط. أولا، أؤكد أن الاستجابة الدولية الموحدة أمر حاسم لدعم الصومال وكفاحه ضد الأزمات الإنسانية التي طال أمدها. ثانيا، أكرر دعوتنا إلى الحكومة الاتحادية بأن تكفل أن تكون العملية الانتخابية المتفق عليها شاملة وذات مصداقية وأن تجري في الوقت المحدد. وأخيرا، أود أن أشدد على أن السلام والاستقرار في الصومال في الأجل الطويل يعتمدان على وجود خطة واضحة لضمان أمنه، ورؤية سياسية لتعاون اتحادي أفضل، ومواصلة الدعم والالتزام الدوليين بالمساءلة المتبادلة.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

نعرب عن خالص تقديرنا للإحاطة التي قدمها الممثل الخاص سوان اليوم وجهوده التي يبذلها في الميدان في الصومال. وتدعم الولايات المتحدة جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وستواصل الوقوف إلى جانبها لدعم الصومال وشعبه.

تكتسي الأشهر المقبلة في الصومال أهمية خاصة بالنسبة لمسار البلد في المستقبل. وقد أدى الحوار البناء الذي جرى بين القادة الصوماليين على مدى الأشهر القليلة الماضية إلى وضع نموذج انتخابي. وفي حين أننا ندرك أن الهيكل المتفق عليه لا يحقق نموذج الصوت الواحد للشخص الواحد الذي يرغب فيه معظم الشعب الصومالي، فإننا نشعر بالتفاؤل إزاء العملية السلمية التي أدت إلى التوصل للاتفاق والطريقة التي استخدمت بها الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء الحوار من أجل التوصل إلى ذلك الاتفاق.

ونحث حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على مواصلة هذا الحوار وتحقيق توافق في الآراء بشأن جميع المسائل المتعلقة بالعملية الانتخابية، من تشكيل هيئات إدارة الانتخابات إلى مقاعد صوماليلاند في البرلمان. وتحث الولايات المتحدة جميع الأطراف بقوة على أن تتمسك بحصة الـ 30 في المائة المخصصة للنساء التي التزم بها الصومال. وأخيرا، نشجع مواصلة النظر في مشروع الخطة الوطنية لأمن الانتخابات وتنفيذها في الوقت المناسب، مع ملاحظة أن موعد بدء الانتخابات البرلمانية في 1 كانون الأول/ديسمبر يحين في غضون بضعة أيام.

ولا يزال النزاع والإرهاب يشكلان اثنين من العقبات الخطيرة أمام مسيرة الصومال نحو تحقيق الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل. والولايات المتحدة ملتزمة بدعم الجهود التي تقودها أفريقيا للتصدي للتهديدات التي لا تؤثر على الصومال فحسب، بل على المنطقة قاطبة. وندين بأشد العبارات الهجمات المستمرة التي تشنها حركة الشباب على المدنيين الصوماليين الأبرياء والعاملين في المجال الإنساني والمسؤولين الحكوميين والمؤسسات. ونتوجه بخالص التعازي إلى أسر من فقدوا أرواحهم في الهجوم الذي وقع في مقديشو في 17 تشرين الثاني/نوفمبر.

وفيما يتعلق باستكمال حكومة الصومال للخطة الانتقالية للصومال، من المهم أن ندعم دعما كاملا العمل الذي يضطلع به التقييم المستقل الذي صدر به تكليف من مجلس الأمن وأن نتعاون معه. ويتعين علينا أن نستعد للمناقشة التي ستجري في شباط/فبراير 2021 بشأن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك لضمان أن تكون في وضع يمكنها من تحقيق أهداف الولاية بفعالية وتمكين الصومال من تحمل مسؤوليات أمنية أكبر.

لا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء قدرة حركة الشباب على جمع مبالغ كبيرة من التمويل لأنشطتها بوسائل غير مشروعة. وتواصل حركة الشباب توسيع قاعدة إيراداتها من خلال فرض ضرائب غير رسمية والتلاعب بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وتشير بعض التقارير إلى أن حركة الشباب تكسب أكثر من 50 مليون دولار سنوياً بوسائل غير قانونية. ونحن نثني على التقدم الذي أحرزه الصومال مؤخرا في كبح تمويل الإرهاب، ونشجع البلد على مواصلة العمل مع فريق الخبراء المعني بالصومال والشركاء الدوليين.

وللأسف، ضاعفت الصدمة الثلاثية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والفيضانات الشديدة، وتفشي الجراد بشكل كثيف، من حالة الطوارئ الإنسانية المعقدة أصلاً في الصومال. إن الولايات المتحدة هي أكبر مانح إنساني وإنمائي للصومال، حيث قدمت أكثر من 505 ملايين دولار لتمويل المساعدات الإنسانية خلال هذه السنة المالية. ويشمل ذلك التمويل التكميلي لكل من الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد-19، ومواجهة الجراد. ونحن لا نزال ثابتين في دعمنا لشعب الصومال وندعو الآخرين إلى القيام بالمزيد.

ومما يشجعنا الجهود التي تبذلها القيادة الصومالية لإحراز تقدم في إعادة دخول البلد إلى النظام المالي الدولي. وقد نفذ الصومال إصلاحات اقتصادية هامة في السنوات الأخيرة، وبلغ في آذار/مارس المرحلة الأولى من تخفيف عبء الديون من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد عملت الولايات المتحدة، بوصفها عضوا في نادي باريس وأكبر مانح ثنائي للصومال، مع الحكومة الصومالية على تخفيض وإعادة جدولة القروض التي قدمتها لها الولايات المتحدة منذ عقود. والولايات المتحدة على ثقة من أن الصومال يسير على طريق الاستقرار والازدهار.

وأخيرا، تود الولايات المتحدة أن تبرز العمل الجاري والهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال منع العنف الجنسي والجنساني. ونشيد بالجهود المبذولة لضمان المساءلة وتدريب السلطات الصومالية على أفضل الممارسات. تحدث تلك الجهود فرقا حقيقيا، ونحن نشيد بالالتزام المشترك بالتصدي لذلك التحدي الرهيب.

المرفق الرابع عشر

بيان رئيس وزراء الصومال ، محمد حسين روبل

اسمحوا لي أن أهنئ الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، السفيرة إنغا روندا كينغ، على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونتمنى لها كل النجاح في الوفاء بولايتها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الوفود على تعازيها ومواساتها بعد وفاة رئيس وزرائنا ووزير الخارجية السابق، دولة السيد عمر عرتي غالب. لقد ترك أثرا لا يمحى في تاريخنا، بعد أن تولى القيادة خلال أصعب لحظات تاريخنا، وسنتذكره بالتأكيد لقيادته الرائعة خلال رئاسة الصومال لمجلس الأمن، حيث وجه أعمال أول اجتماع لمجلس الأمن على الإطلاق في أفريقيا في كانون الثاني/يناير 1972 (انظر S/PV.1627).

وتعيد جمهورية الصومال الاتحادية تأكيد التزامها الثابت بمواصلة العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لمساعدتهما على إنجاز ولايتيهما. ولذلك، أود أن أعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام للصومال، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما. وأود أيضا أن أشكر ممثلة المجتمع المدني الصومالي، السيدة زينب حسن، على إحاطتها.

في 12 تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع الرئيس محمد عبد الله محمد فارماجو الاتفاق الانتخابي لإجراء انتخابات غير مباشرة، بعد أن اعتمده مجلسا البرلمان في 26 أيلول/سبتمبر، وهو تتويج للاتفاق السياسي الشامل للجميع الذي توصلت إليه في مقديشو قيادات الولايات الأعضاء في الاتحاد وحكومة الصومال الاتحادية. وسيسترشد تنفيذ هذه الانتخابات بالجدول الزمني للانتخابات والإجراءات التي أعلنها المجلس الاستشاري الوطني في 1 تشرين الأول/أكتوبر.

ووفقا للجدول الزمني المتفق عليه، من المتوقع أن تجرى انتخابات مجلس الشيوخ ومجلس الشعب بحلول نهاية العام. وسيعقب ذلك انتخاب رئيسي مجلسي البرلمان وانتخاب الرئيس في الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و 8 شباط/فبراير 2021. ونؤكد من جديد أن حكومة الصومال الاتحادية ملتزمة بإجراء انتخابات نزيهة وحرة وفي موعدها. وبما أن التحضير للانتخابات وتوفير الخدمات اللوجستية لها يتطلبان تمويلا كبيرا للترتيبات التشغيلية والأمنية، فإننا نسعى إلى تجديد التزام شركائنا بتقديم الدعم التقني والمالي الكافي وفي الوقت المناسب إلى المؤسسات والهيئات ذات الصلة المكلفة بتنظيم انتخابات 2020-2021 والإشراف عليها.

وكان الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه بين قيادة الحكومة الاتحادية في الصومال والولايات الأعضاء في الاتحاد واضحا في الدعوة إلى حماية حصة المرأة البالغة 30 في المائة، وهو يتضمن آلية لضمان تنمية مشاركة المرأة. وستواصل حكومة الصومال الاتحادية الدعوة إلى تمثيل المرأة تمثيلا كاملا في جميع مستويات صنع القرار. واسمحوا لي أن أشدد على أن حصة الـ 30 في المائة للنساء ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها حدا أدنى من المستهدف تحقيقه. وينص ميثاق المرأة الصومالية، الذي أقرته حكومة الصومال الاتحادية، بوضوح على أن الهدف ينبغي أن يكون تمثيل المرأة بنسبة 50 في المائة.

وفي حين لم يتسن إجراء انتخابات الصوت الواحد للفرد الواحد، خلال هذه الفترة، فإنها لا تزال تشكل طموح وتطلع جميع الصوماليين. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، شكلت حكومة الصومال الاتحادية فريقا تقنيا يتألف من أعضاء من وزارة الداخلية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وممثلين عن مكتب رئيس الوزراء لوضع خريطة طريق لإجراء انتخابات عامة بنظام الصوت الواحد للفرد الواحد، في عام 2025. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس بأن اللجنة التقنية قد وضعت بالفعل خريطة الطريق التي ستقدم إلى مجلس الوزراء لإقرارها. وبالإضافة إلى ذلك، ستجري حكومتي مشاورات مع قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد، والأطراف المعنية الأخرى قبل عرض خريطة الطريق على البرلمان الاتحادي لاعتمادها. ولهذا السبب، بدأت حكومة الصومال الاتحادية أيضا، بالتعاون مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، التحضيرات لإجراء انتخابات الصوت الواحد للفرد الواحد، في 2024-2025.

تشهد عمليتنا للإصلاح الشامل لقطاع الأمن تقدما مستمرا ولا يزال يكتسب زخما. وبعد تنظيم القوات المسلحة الوطنية الصومالية وتوحيدها، تواصل الحكومة تشكيل القوات ودمجها، ما يمكننا من تفكيك الجماعات الإرهابية وتحرير المزيد من المناطق.

إننا في مراحل الانتهاء من وضع خطة انتقالية طويلة الأجل للصومال، تهدف إلى تسليم المسؤولية عن حماية المواطنين الصوماليين إلى القوات المسلحة الوطنية الصومالية في الوقت الذي تواصل فيه قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خروجها من البلد. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على دعمها وتضحياتها التي لا تتوقف في سبيل استعادة السلام والأمن في الصومال.

ولا يزال الشباب والشابات الشجعان في قواتنا المسلحة الوطنية الصومالية يُسيطرون فعلياً على المناطق التي سبق تحريرها من قبضة حركة الشباب، مما يمهد الطريق أمام نجاح عملية الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وخروجها النهائي من الصومال. لكن هناك حاجة ملحة إلى تمكين الجيش الوطني الصومالي والاستثمار بشكل أكبر في تطويره وتدريب أفراده وقدرتها على التنقل وتزويده بالعتاد. ونسجل مرة أخرى أن حظر الأسلحة يعوق إلى حد كبير قدرات الجيش الوطني الصومالي على التمكن من القضاء على الجماعات الإرهابية وإخراجها من بلدنا.

إن مبادرات إصلاح القطاعين الاقتصادي والمالي في الصومال من الأولويات الرئيسية لحكومة الصومال الاتحادية، بغية تخفيف عبء الدين الوطني الذي لا يمكن تحمله على كاهل الشعب الصومالي. ومن خلال الجهود الوطنية الكبيرة وبالشراكة مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، أكمل الصومال برامج متتالية للإصلاح الاقتصادي، مسترشدا بتوجيهات صندوق النقد الدولي، للوصول إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وكان ذلك إنجازا هائلا يُتَابع الآن برنامج لاحق – تسهيل ائتماني ممدد – يواصل التركيز على تعزيز الإدارة المالية العامة وزيادة الإيرادات المحلية لتحقيق الاستدامة المالية وإدارة النفقات على مستوى مستدام والحوكمة الرشيدة وإصلاح القطاع المالي، وعموما، وضع القوانين والأنظمة لإضفاء الطابع المؤسسي على الحوكمة الرشيدة والإدارة الاقتصادية المستدامة. ونحن مصممون على البقاء على مسار الإصلاح الصحيح من أجل الوصول إلى نقطة الإنجاز ونأمل أن نحصل على الإعفاء الكامل من الديون.

فذلك، إلى جانب الدروس التي تعلمناها والنظم والعمليات التي بنيناها من خلال مسيرة الإصلاح الاقتصادي، ينبغي أن يقود الصومال على طريق التنمية المستدامة والفرص والازدهار.

وفيما يتعلق بإصلاح القضاء، وافق مجلس النواب في 16 تشرين الثاني/نوفمبر على المرشحين للجنة الخدمة القضائية. وهذه اللجنة هيئة حيوية ذات ولاية دستورية تقدم المشورة لحكومة الصومال الاتحادية بشأن إقامة العدل. كما أننا في المراحل النهائية من تقديم قائمة المرشحين للجنة مكافحة الفساد إلى البرلمان.

وفيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وافق مجلس الوزراء بالإجماع في عام 2018 على مشروع قانون الجرائم الجنسية وعرضه على البرلمان. وهذا القانون ليس جديدا على الصومال. فقد اعتمدت منطقتا صوماليلاند وبونتلاند بالفعل تشريعات مماثلة. بيد أن حكومتنا تظل ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحماية النساء والفتيات في الصومال. وتحقيقا لتلك الغاية، ندرك الجدل الذي أثاره مشروع قانون الجرائم الجنسية وسنشرع في حوار مع البرلمان وعلماء الدين لمناقشة كيفية المضي قدما في هذا التشريع الحيوي.

وتدرك حكومة الصومال الاتحادية الدور الهام الذي تؤديه وسائط الإعلام في عملية بناء الدولة لدينا. وقد التقيت مؤخراً بمجموعة من الصحفيين الصوماليين وممثلي منظمة "مراسلون بلا حدود" لطمأنتهم على التزامي بحماية الحيز المتاح لوسائط الإعلام لتمكينها من توفير المعلومات لمواطنينا بحرية. وقد قمنا بسن قانون للإعلام ينص على مبادئ توجيهية بشأن العمليات والأنشطة الإعلامية مع حماية حقوق وسائط الإعلام والصحفيين العاملين في البلد. وأصلحنا وحدات الاتصالات التابعة لمكتب الرئيس ومكتب رئيس الوزراء ووزارة الإعلام بغية تيسير حصول الصحفيين على ما يحتاجون إليه من معلومات عن خطط الحكومة وأنشطتها.

ويواجه الصومال حالات الطوارئ المناخية الدورية إذ يتأرجح البلد بين الفيضانات والجفاف من موسم إلى آخر. ونواجه الآن أسوأ أزمة طبية منذ قرن من الزمان. فقد أدى ضعف البنية التحتية الصحية في الصومال ومحدودية الموارد إلى تقليص جهودنا لاحتواء وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

ويهدد وباء كوفيد-19 بعرقلة جهودنا الإصلاحية. كما أنه يشكل تحديا أمنيا خطيرا في سياق يتسم بالهشاشة أصلا. وفي الصومال، توقف التدريب الذي يقدمه الشركاء من أجل وقف انتشار المرض. وهناك خطر كبير من أن يصاب بالعدوى أفراد الأمن الذين يقومون بفحص مستخدمي الطرق. وهناك نقص في معدات الحماية. وتقوم الحكومة بتوزيع الأقنعة على ضباط الخطوط الأمامية، ولكن ذلك غير كاف على الإطلاق. وتشارك قوات الجيش الوطني الصومالي أيضا في حملات التوعية العامة ضد المرض. وقد أدى الإغلاق العالمي إلى حظر الرحلات الجوية الدولية والمحلية على حد سواء وفرض حظر التجول الجزئي وإلغاء الضرائب المفروضة على المواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية، من بين تدابير أخرى. وفي حين ارتفعت أسعار المواد الغذائية، انخفضت التحويلات المالية والأنشطة التجارية انخفاضا كبيرا. وقد تسببت جميع هذه العوامل في انخفاض الإيرادات المحلية. وسوف تحتاج الأسر إلى الدعم ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الحماية من الآثار السلبية المرتبطة بوباء كوفيد-19.

وفي الختام، لا تزال التحديات التي تواجه الصومال كبيرة، بما في ذلك ضعفنا أمام الظواهر الجوية البالغة الشدة ووباء كوفيد-19 ومتطلبات بناء الدولة في الأجل الطويل والتصدي للجماعات الإرهابية الشريرة النشطة. وتتطلب جميع هذه التحديات خططا طويلة الأجل لبناء المؤسسات الشرعية وتوفير الموارد لها من أجل معالجة المسائل الهيكلية والسياسية والمسائل الموروثة المتعلقة بالفساد. ومن المؤكد أننا نسير على

الطريق الصحيح الذي سيمكننا من تحقيق السلام والأمن لجميع الصوماليين، بينما نغير التصور السائد من الفقر إلى التنمية المستدامة ومن الهشاشة إلى القدرة على الصمود.